الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
دائرة ألمانيا

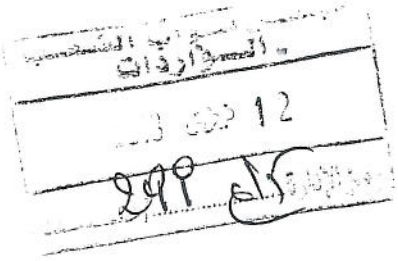

باردو في 12 فيفري 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب.

الموضوع: سؤال كتابي الى السيد وزير الخارجية بمعنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص تقديم هدايا للنواب الأوروبيين.

سيدي الوزير،

سلاما و إحتراما،

اما بعد،

الرجاء التوضيح حول ما صدر في جريدة lemonde الفرنسية عن تلقي نواب أوروبيين لزيت زيتون و تمور كهدايا لحثهم لعدم التصويت ضد قرار تصنيف تونس كبلد عالي المخاطر في تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

الرجاء مدي بقائمة إسمية للنواب الذين قبلوا الهدية و نتائج تصويتهم.

الرجاء توضيح مدى قانونية هذا العمل.

الرجاء مدي بقائمة كل الهدايا التي قدمت لبرلمانيين اوروبيين منذ سنة 2014

الرجاء توضيح إن كانت هذه العادة من ركائز الديبلوماسية التونسية و تبيين نتائجها السابقة

في علاقة بملف تصنيف تونس كبلد عالي المخاطر في تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، الرجاء التفضل بتعديد الخطوات الديبلوماسية التي قامت بها الوزارة لمنع ذلك و تبيين تكلفتها و نتائجها.

بعد فشل مقاربة الهدايا، ماهي المقاربة الجديدة التي تنوون إعتمادها حتى تكون الديبلوماسية التونسية أنجع في كل ما له علاقة بالبرلمان الأوروبي .

تقبلوا سيدي الوزير، أسمى عبارات الإحترام.

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 23190900 216+
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد الإلكتروني: yassine.ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
دائرة ألمانيا

رمز الإدارة ... عدد 30

باردو في 12 فيفري 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب.

الموضوع : سؤال كتابي الى السيد وزير الخارجية بمعنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص دار التونسي في بون.

سيدي الوزير،

سلاما و إحتراما،

أما بعد،

دار التونسي في بون مغلقة.

المقر موجود و مكترى بأموال دافع الضرائب (قرابة 7500 دينار شهريا)

المعلم موجود و يتقاضى أجرا من أموال دافع الضرائب.

التلاميذ الراغبون في تعلم العربية موجودون و قام أوليائهم بعديد المراسلات و حتى الإعتصمات.

و رغم توفر المقر و المعلم و التلاميذ : دار التونسي في بون مغلقة مما يعتبر فسادا و تبديدا للمال العالم و عبثا بمصالح و حقوق أبناء التونسيين في ألمانيا.

سيدي الوزير،

قابلت ممثلين عن المجتمع المدني في بون من مختلف المشارب و التوجهات، و إثر التحقيق كبرلماني، علمت :

- تعلات واهية وراء غلق دار التونسي (غياب الأثاث، عدم وجود العدد الكافي من التلاميذ..) : كلها تعلات مغلوطة و يمكنني تقديم الأدلة على ذلك إذا راغبتم و كان هناك تحقيق إداري في الغرض.

- حسب المواطنين في بون، السبب الحقيقي لغلق دار التونسي في بون و حرمان التونسيين من تعلم اللغة العربية سياسي، فالسيد رؤوف الخماسي، القيادي في حزب نداء تونس سعى إلى تحويلها إلى ودادية حزبية بأموال دافع الضرائب، و لما فشل في ذلك، إستعمل علاقاته الحزبية و الشخصية لاغلاقها في ما يمكن أن يعتبر إستغلالا للنفوذ و تداخلا يمنعه القانون بين الحزب و الدولة.

- المراسلات الأخيرة الموجهة لقنصلية بون لإغلاق الملف بفسخ عقد المقر و توجيه المعلم إلى مدينة أخرى بعد إثارتي للموضوع لا تعفي الوزارة من مسؤوليتها في أموال دافع الضرائب التي بددت و مصالح أبناء الجالية التي لم تقوموا بدوركم في الحفاظ عليها.

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 23190900 216+
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد الإلكتروني: yassine.ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
دائرة ألمانيا

سيدي الوزير،

الرجاء التفضل بالإجابة :

- لماذا دار التونسي مغلقة؟ متى ستفتح و تستأنف نشاطها بما يضبطه القانون و بما فيه مصلحة أبناء التونسيين المقيمين بألمانيا.

- ماهي التدابير القضائية و الإدارية التي قامت بها الوزارة لمحاسبة من تسبب في إهدار أموال دافع الضرائب في هذا الملف.

- ماهو نفوذ السيد رؤوف الخماسي في الوزارة و على المسؤولين في ألمانيا و ماهي ضمانات حياد الإدارة و فصل الحزب الحاكم عن المرفق العام.

تقبلوا سيدي الوزير، أسمى عبارات الإحترام.

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 23190900 216+
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد الإلكتروني: yassine.ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الخارجية
الوزير

08 مارس 2019

من وزير الشؤون الخارجية
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: جوابي وزارة الشؤون الخارجية على سؤاليّ النائب المحترم ياسين العيّاري.

أتشرّف بموافاتكم طيّه، بجوابي وزارة الشؤون الخارجية على سؤاليّ النائب المحترم السيد ياسين العياري.

وتقبلوا، السيد رئيس المجلس الموقّر، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وزير الشؤون الخارجية

خميّس الجهيناوي

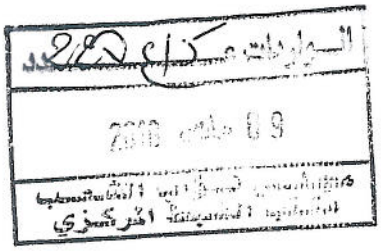

- **السؤال الأول: حول موضوع "تقديم هدايا للنواب الأوروبيين؟ وما هي الخطوات التي قامت بها الدبلوماسية التونسية من أجل منع تصنيف تونس في قائمة الدول عالية المخاطر في مجال تبيض الأموال وتمويل الإرهاب؟ وما هي مقاربة الوزارة لتأمين تعامل أنجع للدبلوماسية التونسية مع البرلمان الأوروبي؟.**
- **الـــرّد:**

- تستند تحركات الدبلوماسية التونسية في الدفاع عن مصالحنا الوطنية وقضايانا العادلة إلى قوة الحجّة والقانون واستثمار صداقات تونس ورصيد الدعم والتضامن الذي تتمتع به بلادنا لدى مختلف شركائها في الخارج لا بتقديم الهدايا كما جاء في بعض الصحف.
- في المقابل فإن بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية، وفي إطار التقاليد الدبلوماسية الجاري بها العمل في مختلف دول العالم، تقوم خلال نهاية رأس السنة الإدارية بتقديم عدد من الهدايا الرمزية إلى أصدقاء تونس في بلد الاعتماد من مسؤولين وبرلمانيين وصحافيين وغيرهم من الشخصيات الفاعلة في ذلك البلد.
- وبخصوص تحرّكات وزارة الشؤون الخارجية لمنع تصنيف تونس في قائمة الدول عالية المخاطر في مجال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وجب التأكيد على ما يلي :

- تخضع تونس منذ 2015 لتقييم منظومتها الوطنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من قبل مجموعة العمل المالي (GAFI). وتتولى لجنة التحاليل المالية التي يرأسها محافظ البنك المركزي تمثيل تونس في اجتماعات هذه المجموعة.
- إن تقارير مجموعة العمل المالي (الفاتف) لا تنصّ على أنّ تونس من بين الدول عالية المخاطر في مجال تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإنما تعتبرها من بين الدول التي تخضع "للمتابعة المستمرة" من قبل فريق مراجعة التعاون الدولي (ICRG) التابع له في إطار "تحسين الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب". وقد اعتمد

"الفاتف"بتاريخ 03 نوفمبر 2017 خطة عمل تتضمن خمس نقاط التزمت تونس بتنفيذها في أجل أقصاه موفي 2018 ممّا سيمكنها من تلافي أوجه القصور في منظومتها الوطنية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تجدر الإشارة إلى أنّ البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل المالي (باريس 20-23 فيفري 2018)، لم يصنّف تونس من بين "الدول غير المتعاونة وعالية المخاطر" (إيران وكوريا الشمالية) بل أشاد بالإرادة السياسية عالية المستوى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتقدم الملموس الذي حققته بلادنا في تنفيذ خطة العمل المذكورة وحثّها على استكمال بقية النقاط الواردة بهذه الخطّة.

- قام الإتحاد الأوروبي(المفوضية الأوروبية)بتاريخ 13 ديسمبر 2017 بإصدار لائحة أوروبية للدول عالية المخاطر في هذا المجال، يترتب عنها اتخاذ إجراءات يقظة مشددة Mesures de vigilance renforcées" من قبل المؤسسات المالية في الفضاء الاتحادي " في تعاملاتها مع الحرفاء (أشخاص أو ذوات معنوية). وقد اعتمدت اللائحة الأوروبية، في غياب آلية تقييم خاصة بالاتحاد الأوروبي، على تقارير "الفاتف" ولكن بشكل غير موفق وفيه كثير من التجني على بلادنا بشهادة التقرير الأخير "للفاتف" الصادر خلال اجتماعه بباريس يوم 20 فيفري 2018 الذي دعا بصريح العبارة الدول الأعضاء في "الفاتف" إلى التحري في استعمال تصنيفات "الفاتف".

- في ما يتعلق بمساعي وزارة الشؤون الخارجية لإخراج تونس من هذا التصنيف، فقد تعددت اللقاءات والاتصالات التي أجراها كل من السيد وزير الشؤون الخارجية (مع الممثلة السامية للإتحاد الأوروبي ووزراء عدد من الدول الأعضاء ومع مفوضين أوروبيين ومع سفراء دول الإتحاد المعتمدين بتونس) والسيد وزير المالية والسيد الوزير المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب والسيدين كاتبيّ الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والسادة رؤساء بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية. وقد بذلت الدبلوماسية التونسية كل المساعي مع مختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي مع التركيز على حشد دعم البرلمان الأوروبي من أجل اعتماد قرار الاعتراض على لائحة المفوضية الأوروبية. وقد نتج عن هذه المساعي :

- التمديد من شهر إلى شهرين آجال الاعتراض على اللائحة الأوروبية،

- تنظيم جلسة استماع للسيد وزير المالية مع لجنة الحريات والعدل والشؤون الداخلية ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بالبرلمان الأوروبي،
- موافقة البرلمان الأوروبي على مبدأ تبني قرار يعترض على اللائحة الأوروبية بالرغم من وجود اتفاق سياسي داخلي بين المؤسسات الأوروبية الثلاث (البرلمان والمفوضية والمجلس) حول تشديد الإجراءات المتعلقة بمسألة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وقد عكس تصويت 357 نائبا لفائدة القرار مقابل معارضة 283 وامتناع 26 نائبا مساندة غالبية البرلمانيين للاعتراض على القرار، بالرغم من عدم الحصول على الأغلبية المطلوبة وهي 376،
- التزام الجانب الأوروبي بأنه "لن يترتب عن اللائحة الأوروبية عقوبات ضد الشركاء المميزين ومن بينهم تونس".
- مواصلة المساعي لدى مؤسسات الاتحاد الأوروبي بالتوازي مع المساعي لدى دوله الأعضاء من أجل إخراج تونس في أقرب الآجال الممكنة من لائحة المفوضية الأوروبية،
- إحداث فريق عمل مشترك بين تونس والاتحاد الأوروبي يُعنى بمتابعة هذا الموضوع، لمساعدة بلادنا على تنفيذ خطة العمل الوطنية في هذا المجال.

- تتمتع بلادنا بعلاقات متميّزة مع مؤسسة البرلمان الأوروبي الذي أعرب عن إرادة حقيقية في دعم تونس ما بعد الثورة ومساندة مسارها الانتقالي وبناء ديمقراطيتها الناشئة والفريدة في المنطقة. وتعمل وزارة الشؤون الخارجية على دعم وتمتين علاقات بلادنا بهذه المؤسسة الأوروبية المهمة والمؤثرة في القرار الأوروبي.

- **<u>السؤال الثاني</u>: حول وضعية "دار التونسي" ببون؟**
- **<u>الـــرد</u>:**

- أولا لابد من التذكير بأن قيام ديوان التونسيين بالخارج بإنشاء مقر جديد "لدار التونسي" ببون في غرة سبتمبر 2017، تم بمبادرة من القنصلية العامة لتونس ببون بعد أن كان قد أغلق خلال سنة 2016 وذلك في إطار العمل على تقريب الأنشطة الثقافية والاجتماعية من تواجد الجالية التونسية بالخارج.

- حرصت القنصلية العامة على التنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج منذ افتتاح المقر لاستكمال مراحل تركيز هذا المركز الثقافي. كما قامت بحملات تحسيسية لدعوة أفراد الجالية إلى الإقبال على الأنشطة الاجتماعية للمركز وتسجيل أبنائهم في دروس اللغة العربية إلا أن مستوى الإقبال بقي ضعيفا.
- قرّر ديوان التونسيين بالخارج يوم 26 جانفي 2018 غلق المركز المذكور وذلك من منطلق الحرص على"ترشيد النفقات والضغط على المصاريف والتقيّد بإقامة الأنشطة ذات الجدوى دون سواها" ولعدم القدرة على تحمل أعباء كراء المقر" خاصة في ظلّ العزوف الواضح وضعف الإقبال على المركز من قبل أفراد الجالية لاسيما في ما يتعلق بالتسجيل في برنامج تدريس اللغة العربية حيث لم يتجاوز عدد التلاميذ المرسمين 10 أشخاص.
- بطلب من ديوان التونسيين بالخارج، شرعت البعثة القنصلية ببون في موفى شهر جانفي 2018 في إجراءات فسخ عقد الكراء.
- في المقابل قامت البعثة القنصلية باستقبال ممثلين عن عدد من جمعيات المجتمع المدني وبعض الأولياء وجدّدت لهم بالمناسبة استعدادها للقيام بالمساعي اللازمة مع السلطات المحلية الألمانية لتأمين فضاء لتدريس اللغة العربية في حال توفر العدد الكافي من التلاميذ وذلك أسوة بما تم التوصل إليه مع أفراد جاليتنا بكولونيا على أن يتم لاحقا الشروع في تأمين الدروس بصفة منتظمة.
- ثانيا تحرص وزارة الشؤون الخارجية في حدود اختصاصها على تقريب الخدمات الاجتماعية والثقافية لأفراد جاليتنا في الخارج بما يحقق أهداف السياسة الخارجية التونسية في مجال تعزيز الروابط الثقافية والحضارية بين أبناء الجالية التونسية بالخارج ووطنهم الأم تونس.
- تحرص الوزارة، في نطاق مسؤولية الإشراف على عمل مختلف الهياكل التونسية بالخارج، على ضمان حيادية المرفق العام ومنع أي توظيف سياسي أو حزبي أو شخصي لأي مرفق من المرافق العامة الوطنية في الخارج.